المملكة المغربية

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ

Royaume du Maroc

INPPLC

الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها

Instance Nationale de la Probité de la Prévention et de la Lutte contre la Corruption

رسالة النزاهة

عدد رقم 2

12أبريل 2021

كلمة السيد الرئيس

يتزامن نشر العدد الثاني من رسالة النزاهة، التي تصدرها الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها مع المصادقة على القانون رقم 46/19، الذي جاء ليعزز إطارها القانوني والمؤسساتي. فمنذ تعيين الرئيس الجديد للهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها وضعت المؤسسة على رأس قائمة أولوياتها المراجعة الشاملة لإطارها القانوني، بغاية تقوية المنظومة المؤسساتية الوطنية للوقاية من الفساد ومحاربته، وخلق بيئة قادرة على تطويق الظاهرة وإدراجها ضمن منحدر تنازلي.

وهكذا، بادرت الهيئة إلى إطلاق مسلسل من المشاورات والبناء والتقارب، توج بتاريخ 23 مارس 2021، بالمصادقة بالإجماع على القانون رقم 46/19. قانون يعكس إرادة المشرع الدستوري في توسيع وتوضيح نطاق وتعريف ظاهرة الفساد والممارسات المرتبطة بها، سواء ذات الصلة بالمخالفات الإدارية والمالية أو بالمخالفات التي تكتسي طابعا جراميا. كما يعكس الأحكام الدستورية التي تكرس استقلالية الهيئة الوطنية للنزاهة وتؤطر مهامها، وذلك بمنحها سلط واسعة تدعمها مقتضيات قانونية تضمن التنفيذ الأمثل لها، في إطار الاحترام والترابط الدقيق بين مبدأي الاستقلالية والتكامل المؤسسي. أبعاد أساسية تمكن من الوصول إلى حكامة مسؤولة وتحقيق الأهداف المرسومة في مجال الوقاية من الفساد ومحاربته، وكذا سياسات ذات تأثير قوي يمكن أن يدركه المواطنون والفاعلون الاقتصاديون والاجتماعيون.

في هذا السياق، وفي أفق دخول القانون رقم 46/19 حيز التنفيذ، بعد تعيين أعضاء المجلس والأمين العام، تواصل الهيئة عملها بوضع الأسس التي من شأنها دعم وتسريع تنفيذ مختلف المهام المسندة إليها. بهذا المعنى استمرت في تطوير المحور المتعلق برصد وتعميق المعرفة الموضوعية لظاهرة الفساد وتطور مظاهرها المختلفة. كما أن هذه النشرة أيضا، وبالنظر لأهدافها، فقد وقفت على وضعية الفساد وتطوره في العالم بشكل عام وفي المغرب بشكل خاص. فالتحليل الذي تم إنجازه يأخذ في الاعتبار سياق الأزمة الصحية كوفيد 19، وكذا تداعياتها الاقتصادية وعواقبها الوخيمة على المستوى الاجتماعي. إنها أزمة تنطوي على مخاطر كبيرة في انتشار الفساد، بأشكاله المعروفة منها والجديدة، وهي بالمناسبة موضوع دراسة جارية.

إن مختلف الدراسات والتحليلات التي نشرتها الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية ومكافحة الفساد السنة الماضية وتلك التي لازالت قيد الانجاز، تبين أنه يتعين أن تعمل إلى جانب السلطات والمؤسسات الأخرى المعنية، على جعل دخول القانون الجديد رقم 46/19 حيز التنفيذ فرصة لبدء مرحلة جديدة في مكافحة الفساد بالمغرب ، موجهة نحو تغيير عميق قادر على تطويق الظاهرة وإدراجها ضمن منحدر تنازلي، كشرط أساسي لخلق ديناميكية جديدة وقوية من أجل تنمية دامجة وشاملة ومستدامة والتي تجعل من الشفافية والحكامة المسؤولة أسس الاستجابة للاحتياجات والانتظارات المشروعة للمواطنين والأجيال الحالية و القادمة.

محمد البشير الراشدي

الإطار المرجعي الإستراتيجي: اعتماد القانون رقم 46/19

تسعى المراجعة الشاملة للقانون المحدث للهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها إلى توسيع وتوضيح وتعزيز مهامها واستقلاليتها. ويندرج هذا المشروع الإصلاحي في إطار الملاءمة الكلية مع أحكام الدستور كما يتماشى وإرادة السلطات العليا من أجل تمكينها من الوفاء الكامل بمهامها الدستورية وتمكينها من المساهمة بشكل كبير في الجهود الوطنية للوقاية من الفساد ومحاربته.

من هذا المنطلق، أعدت الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، منذ يناير 2019، مسودة مشروع قانون يجسد تصورها في إطار **رؤية شاملة ومتجانسة**، والتي كانت موضوع **عملية مشاورات واسعة** ونقاش عميق مع مختلف القطاعات الوزارية والسلطات والهيئات العمومية المعنية، طبعتها روح بناءة تهدف إلى تكوين قناعة مشتركة تستجيب للقضايا المطروحة. وبما يتوافق مع المتطلبات الدستورية والملاءمة مع الإطار التشريعي الوطني.

لقد توج هذا المسار، يوم 23 مارس 2021 **بمصادقة مجلس النواب وبالإجماع خلال القراءة الثانية على القانون رقم 46.19**، بما سيمكن **من المساهمة في بناء المنظومة المؤسساتية للبلاد.**

أرضية مؤسساتية وقانون يوسع ويعزز مهام الهيئة

1. **توسيع تعريف ومجال الفساد |** لقد **وسع القانون رقم 46.19 تعريف ومجال الفساد** بالتنصيص على أن مفهوم الفساد المشمول بتدخل الهيئة يتضمن الأفعال التي تشكل جرائم فساد بالمعنى المنصوص عليها في القانون الجنائي، وجميع المخالفات الإدارية والمالية المشار إليها في الفصل 36 من الدستور سواء تلك التي تتعلق بتضارب المصالح أو استغلال التسريبات المخلة بالتنافس النزيه وكل مخالفة ذات طابع مالي وكل أشكال الانحراف المرتبطة بنشاط الإدارات والهيئات العمومية وبالصفقات العمومية وسوء استعمال الأموال العامة.

2. **على مستوى الوقاية من الفساد |** تقترح الهيئة الوطنية للنزاهة **التوجهات الاستراتيجية لسياسة الدولة في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته**، بناء على مشاورات واسعة، والتي تنفذها السلطات المختصة، في إطار **إصلاحات مهيكلة وسياسات عمومية**، كجزء من **دينامية شاملة**، موجهة نحو إحداث تغيير عميق في وضع الفساد بالمغرب، والذي يتعين أن يترجم من خلال تحسن ملحوظ على مستوى إدراك المواطنين في حياتهم اليومية، **والمستثمرين ورجال الأعمال** في أنشطتهم الاقتصادية. وتمتد مهام الهيئة لتشمل:

- إعداد ومواكبة تنفيذ برنامج التنشئة التربوية من أجل نشر قيم النزاهة والشفافية بشراكة مع الهيئات والسلطات العمومية والفاعلين في القطاع الخاص والمجتمع المدني،
- تطوير شروط الولوج الشفاف للمواطنين للحصول على حقوقهم وتقوية قدراتهم على عدم التطبيع مع الممارسات الفاسدة،
- المساهمة في تخليق الحياة العامة ونشر القيم الأخلاقية والحكامة الجيدة في القطاعين العام و الخاص.

3. **الإشراف وتنسيق السياسات والتدابير العمومية |** **السهر على الالتقائية والتجانس ونجاعة السياسات العمومية** عبر:

- الإشراف وتنسيق إعداد وتنفيذ السياسات العمومية في مجال الوقاية من الفساد ومحاربته وضمان تتبعها،
- إبداء الرأي بطلب من الحكومة أو إحدى غرف البرلمان، أو بمبادرة من الهيئة بخصوص مشاريع القوانين أو البرامج أو الإجراءات أوالمشاريع أوالمبادرات ذات الصلة بمجال اختصاصها،
- تقديم كل توصية أو اقتراح للحكومة بخصوص مشاريع القوانين وتبسيط المساطر وتطوير الحكامة الجيدة وتدبير المال العام سيما ذات الصلة بالصفقات العمومية أو بأي إجراء من شأنه الوقاية من الفساد ومحاربته.

.4 **تتبع وتقييم السياسات العمومية | قياس الأثار الحقيقية والملحوظة لدى المواطنين والفاعلين الإقتصاديين والمؤسساتيين** من خلال إعداد تقارير حول حصيلة مستويات إنجاز وتنفيذ السياسات العمومية في مجال الوقاية من الفساد ومحاربته، وقياس آثاره. من هذا المنطلق سيتم تطوير مؤشرات القياس وتعبئتها ببيانات من مختلف المصادر الخاصة الوطنية والدولية.

.5 **التحسيس والتعبئة والتفاعل مع المجتمع | بغاية ترسيخ قيم النزاهة والأخلاقيات وضمان الشفافية**، فإن الهيئة تعتمد مقاربة دينامية تأخذ بعين الإعتبار التحولات التي يعرفها المجتمع واستباق التغييرات المستقبلية ذات الصلة بتعميم التكنولوجيا والشبكات الاجتماعية وتطور وسائل الاعلام ودورها.

- لذلك، سيتم وضع مختلف القنوات الممكنة من **أجل ضمان انفتاح أكبر على مساهمة الفاعلين الاقتصاديين والمجتمع المدني والمواطنين** في إعداد وتنفيذ برامج التعبئة والتحسيس المتعلقة بالآثار السلبية للفساد والإمكانيات المتاحة ووسائل المواجهة.

.6 **التعاون والشراكة |** في بعديها الثنائي والمتعدد الأطراف، **بوضع استراتيجية لتنمية التعاون والشراكات** تمكن من جعل المغرب في صدارة الفاعلين الرئيسين في مجال محاربة الفساد على المستوى الإقليمي والقاري والدولي. ولهذه الغاية فإن الهيئة تطمح إلى:

- إقامة علاقات التعاون على المستوى الوطني والدولي وتبادل التجارب في هذا المجال،
- ترسيخ المعايير الدولية كما هي واردة في الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب (أو التي يتعين أن يصادق عليها) وتتبع تطور ملاءمة التشريع الوطني مع هذه المعايير.

.7 **تعميق المعرفة حول ظاهرة الفساد |بالنظر لحجم ظاهرة الفساد وتعقيدها وتطورها المتسارع وتمظهراتها على الصعيدين الوطني وعبر الوطني**، أضحى من المهم العمل على التحكم في مدى انتشارها وفي أشكالها وخصوصياتها وآثارها على كل فئات المجتمع. لهذا، فإن الهيئة تتولى:

- ضمان تتبع مختلف مظاهر الفساد وتقييم آثاره،
- إنجاز دراسات وأبحاث ميدانية للتعرف على مظاهر الفساد وقياس مدى انتشاره وتطور آثاره،
- إعداد وتطوير قاعدة معطيات وطنية حول مظاهر الفساد وضمان تحليلها وتحديثها بشكل دائم،
- إحداث ورصد مؤشرات لقياس ظاهرة الفساد ومظاهرها وأثر السياسات العامة على تطورها،
- تطعيم السياسات العامة في هذا المجال بالبيانات والمعطيات التي تمكن من تيسير عملية اتخاذ القرار.

.8 **التحريات |** إذا كانت الأبعاد الخاصة بالتحسيس والتعبئة والوقاية أساسية لتجفيف مصادر الفساد وتطوير قدرة المواطنين على المساهمة في محاربة هذه الظاهرة، فإن **كشف الأفعال التي تشكل جرائم فساد وزجرها ومحاربة الإفلات من العقاب، من الآليات الأساسية التي تعطي مصداقية للمقاربة الشاملة التي تتبعها الدولة.**

ولهذه الغاية فإن الهيئة يمكن أن:

- تتلقى وتعالج الشكايات والتبليغات ،
- تتحقق من صحة الأفعال والوقائع،
- تضع آليات لكشف وتحليل حالات الاشتباه بالفساد،
- تجري الأبحاث والتحريات وبناء ملفات القضايا بغاية تطبيق القانون من قبل الجهات المختصة كل فيما يخصه.

توضح مقتضيات القانون رقم 46/19 مهام الهيئة، كما تنص على تعزيز التكامل المؤسسي من أجل تآزر أكبر وتجانس قوي في الأدوار والمسؤوليات مع المؤسسات الأخرى، وذلك في نسق ونظام بيئي خاص بمحاربة الفساد بغاية تشكيل جبهة موحدة، حيث تمارس الهيئة باستقلالية تامة دورها كمحفز للتغيير في السياسات العمومية في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته، من أجل تحقيق نتائج ذات آثار قوية على حياة المواطنين والاستثمار المنتج والنشاط الاقتصادي.

القانون رقم 46/19

عن الهيئة

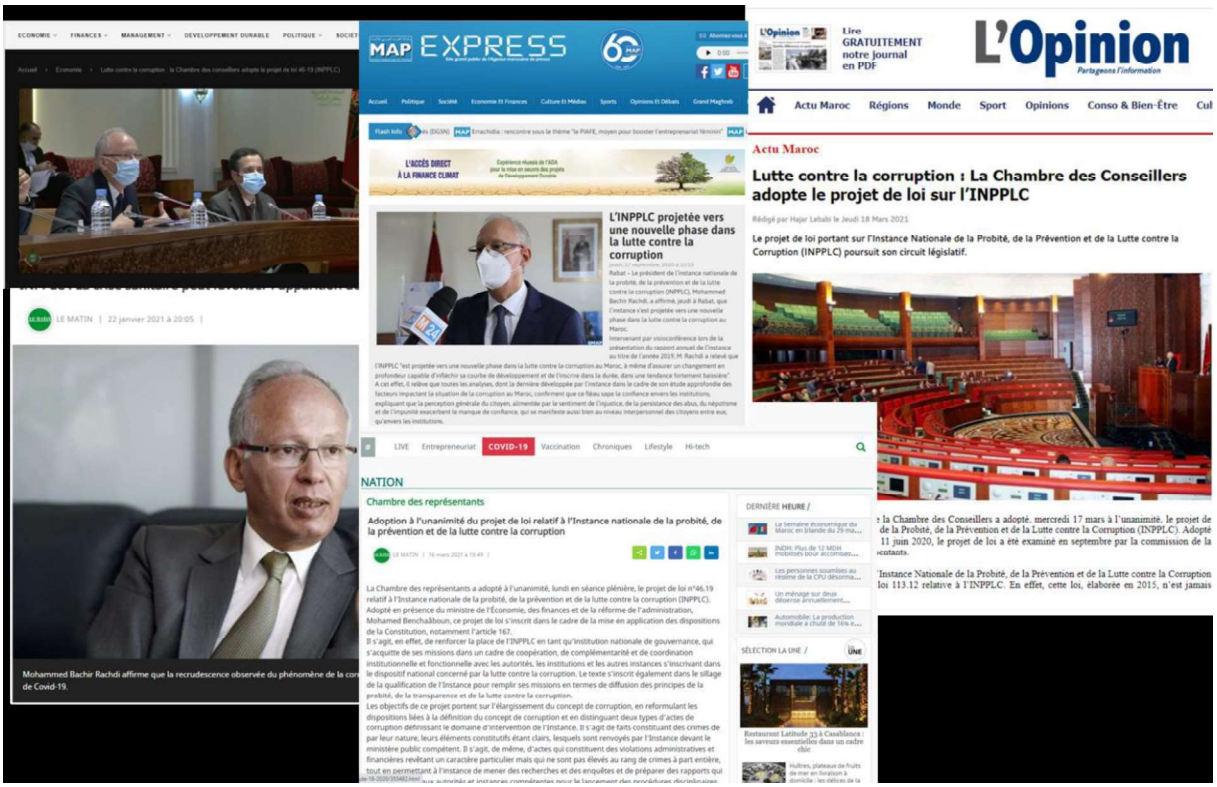

مؤشر إدراك الفساد

تصنيف سنة 2020 مؤشر إدراك الفساد: الملاحظات الأساسية والأرقام المفاتيح

على الرغم من المجهودات التي لا يمكن إنكارها، واصل المغرب تسجيل نتائج متباينة كشفت عنها تقلبات التصنيف في معظم التقارير الدولية، والتي تبرز استمرار الطابع المستشري للفساد كأحد العوامل الأساسية لكبح التنمية.

فمن بين التصنيفات طبعة سنة 2020 لمؤشر إدراك الفساد الذي تصدره ترانسبارانسي الدولية، **والذي سجل تراجع المغرب ب 6 مراتب مقارنة مع سنة 2019 و13 مرتبة مقارنة مع سنة 2018** لكي يحتل **المرتبة 86 عالميا من بين 180 دولة** كما فقد **نقطة واحدة على** مستوى التنقيط حيث انحدر **من النقطة 41 على 100 سنة 2019 إلى النقطة 40 على 100 سنة 2020.**

- إن **تحليل تطور تنقيط** المصادر السبعة المستعملة في احتساب مؤشر إدراك الفساد يظهر أن المغرب **سجل جمود نسبي في النقطة على مستوى خمسة مصادر** بالإضافة إلى **انخفاض على مستوى مصدرين**:
  - حيث عرفت نقطة مشروع العدالة الدولي تقهقرا سنة 2020 مقارنة مع سنة 2019 بالمرور من النقطة 39 إلى 38،
  - كما أن نقطة مشروع التنوع الديموقراطي(V-Dem) انخفضت أيضا من 44 سنة 2019 إلى 43 سنة 2020 .
- **على المستوى الجهوي والقاري فإن المغرب:**
  - يقع من بين 3/2 الدول التي سجلت نقطة أقل من 50 على 100،
  - يحتل مرتبة في منتصف الجدول في منطقة الشرق الأوسط / شمال إفريقيا، حيث يبلغ المتوسط 100/39،
  - يحتل إفريقيا مرتبة أفضل من الجزائر ومصر ، غيرأنه لا يزال متأخرا عن 14 دولة، توجد من بينها سيشيل والرأس الأخضر وبوتسوانا ورواندا وموريشيوس وتونس والسنغال.

المغرب لا زال في وضعية مقلقة تبرز حجم التحديات التي يتعين مواجهتها.

دراسة حول الفساد في السياق المرتبط بكوفيد 19

نظرة عامة

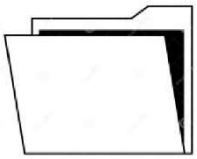

بشراكة بين الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها وقطاع إصلاح الإدارة، وبتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تم إطلاق بداية سنة 2021 دراسة **حول تطور الفساد في زمن الأزمة الصحية.** وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد الأشكال الجديدة للفساد التي تم تسجيلها في سياق الجائحة، وكذا حجمها وتأثيرها على المواطنين والمقاولات والاقتصاد بشكل عام.

عناصر السياق: كوفيد 19 وفرص الفساد

- **تدبير جائحة كوفيد 19:** من المؤكد أن هذه الجائحة باعتبارها **ظاهرة الدولية** تطلبت من الحكومات **اتخاذ قرارات سريعة** لتوفير اجوبة فورية للأزمة ولحماية صحة المواطنين ، ولقد تمت تعبئة موارد كبيرة بغاية توفير الدعم الاقتصادي والاجتماعي للجهات الفاعلة والفئات الأكثر تضرراً.

  وأمام هذه الوضعية، وجدت الحكومات نفسها مضطرة إلى اتخاذ **تدابير طارئة وقرارات استثنائية غير مألوفة** في تدبير الشأن العام. وحسب العديد من الدراسات والتقارير الدولية، فإن مثل هذا الوضع **فتح المجال لظهور مخاطر ومصادر جديدة للفساد** ، تتباين أشكاله وحجمه حسب الدول والقطاعات والوضعيات.
- **ضرورة التدابير الاستعجالية** إن **إكراهات تدبير الوقت** وانعدام الإمكانيات لمواكبة منح وتوزيع مخططات الإنقاذ الاقتصادي والاجتماعي **بتدابير للرقابة وضمانات الشفافية** ، زادت من خطر الغش والفساد على الديناميات العامة وقللت من فعالية التدابير المتخذة.
- **محاربة الفساد_أولوية:** بشكل عام، فإن الإجراءات التي اتخذها السلطات المغربية للتعامل مع الأزمة شكلت **نموذجاً إدارياً تمت الإشادة** به على المستويين الوطني والدولي. ومع ذلك، وفي مجال محاربة الفساد، يجب **تكثيف هذه الجهود وتكييفها مع هذا السياق الجديد** الذي يتسم بالاستعجال وعدم القدرة على التنبؤ.

النتائج الرئيسية المنتظرة

يتميز السياق الحالي الخاص بالأزمة الصحية لجائحة كوفيد 19 بوجود أزمة اقتصادية، كواحدة من أكبر الأزمات التي عرفها العالم منذ قرن من الزمن لانعكاساتها الخطيرة على المستوى الاجتماعي ، وتهدف الدراسة المزمع القيام بها إلى:

إنجاز تشخيص حول اتجاهات ممارسة الفساد في زمان الجائحة

تحديد نطاق ومجالات المخاطر في سياق كوفيد

اقتراح سبل الاصلاح والتوصيات تمكن من تقليص ممارسات الفساد ومحاربتها خلال فترات الأزمة الصحية

تستهدف هذه الدراسة عينة من الأشخاص الذاتيين ومن المقاولات ومنظمات المجتمع المدني، يرتقب نشرها **صيف سنة 2021**، وسيتم اعتماد، في إنجازها على **مقاربة ذات أبعاد قطاعية وترابية**.

الأفاق / التقرير السنوي 2020 والتقارير الموضوعاتية (المرتقب في يونيو 2021)

نشر التقرير السنوي برسم سنة 2020: إنتاج علمي غني يسعى إلى تعميق المعرفة الموضوعية بظاهرة الفساد وبالتالي توجيه النشاط الإستراتيجي.

وهذا التقرير كما هو الشأن بالنسبة للتقرير المنجز سنة 2019 سيكون مرفوقا بتقارير موضوعاتية تعمل على تعميق التحليل كما تقدم آفاقا للتطورات المستقبلية.

اليقظة : عين على المستجدات الدولية: قضية Shell و Eni

عناصر السياق : حصلت شركتي Shell و Eni سنة 2011، على ترخيص لاستغلال حقل نفط يقع قبالة نيجيريا، والمعروف باسم OPL 245. ومنحت حقوق استغلال هذا المنجم سنة 1998 لشركة - "مالابو للنفط والغاز" - التي تم إنشاؤها من طرف نجل الرئيس آنذاك السيد Abbacha، وشريكه السيد Etete الذي يشغل منصب وزير البترول (سلطة الترخيص). وعند إنهاء العقد، كان على الشركة أن تدفع ما يعادل 20 مليون دولار، لكنها لم تدفع إلا ما يزيد قليلاً عن مليوني دولار. في سنة 2001 ألغت الحكومة النيجيرية الجديدة الترخيص الممنوح للشركة السالفة الذكر، وأعلنت عن طلب عروض من إيقاف الحقوق سنة 2002. وقد أرسي العرض على شركة محلية تابعة لشركة Shell (SNUD)، بمنحها نسبة 40٪ من حقوق الاستغلال مقابل مكافأة توقيع بقيمة 210 مليون دولار أمريكي.

ولقد تلا ذلك مجموعة من الشكايات لكل من Shell وشركة Malabu وضعت لدى غرفة التجارة الدولية، كما أثيرت القضية أمام البرلمان النيجيري، وعرضت كذلك على المركز الدولي لتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمار. وفي سنة 2010، دخلت Eni في مفاوضات مع شركة Malabu بهدف الحصول على حقوقها المتعلقة بـ OPL 245. وأدت المفاوضات بين الأطراف الثلاثة والحكومة النيجيرية إلى الحصول على حقوق التشغيل في أجزاء متساوية من قبل الشركات التابعة لشركة Shell و Eni، بمبلغ 1.3 مليار دولار أمريكي، وسيتم منح 1.092 مليار دولار أمريكي لشركة Malabu كتعويض من قبل حكومة نيجيريا.

مرحلة التقاضي: تولت لجنة الجرائم الاقتصادية والمالية النيجيرية القضية وبدأت التحريات سنة 2012. وفي تقريرها الموجه إلى النائب العام سنة 2016 أوصت بالنظر في مدى قانونية وشرعية الإجراءات التي اتخذتها الحكومة ورفع دعوى أمام القضاء المدني ضد شركات النفط. وبموازاة ذلك قرر المدعي العام في ميلانو بإيطاليا فتح تحقيق ضد شركة Eni ، بعد شكاية قدمتها 3 منظمات غير حكومية. كما أن الحكومة النيجيرية، اعتبرت أن المبالغ المحولة من قبل الشركتين استخدمت لدفع رشاوي للسياسيين الذين شاركوا في صنع القرار المتعلق بالاتفاقيات المبرمة، لذلك جعلت نفسها طرفا مدنيا.

وفي سنة 2017، قرر المدعي العام متابعة رسميا الشركتين والعديد من مسؤوليها ووسطين، بتهمة رشوة موظفين عموميين أجانب.

التدفقات المالية: بموازاة الدعاوى القضائية المقامة بإيطاليا، قدمت نيجيريا شكاية ضد بنك JP Morgan Chase بتهمة الإهمال في تحويل الأموال التي دفعتها Shell و Eni إلى حسابات شركة Malabu. وهكذا ومن أجل تحقيق هذه الصفقة، تم اختيار (JP Morgan) الذي كان لديه حساب لدى حكومة نيجيريا، مقابل عمولة التحويل.

لقد أوقفت البنوك المستقبلة تحويل إلى حسابات المفتوحة بسويسرا ولبنان للاشتباه في وجود حالات الفساد، اعتبارا للقرائن التالية: حجم الكميات المحولة، الطبيعة الاستعجالية للتحويلات، و مصدر أمر التحويل الذي تم بإرسال فاكس من طرف مسؤول نيجيري من فندق.

إن الإجراءات التي قام بها البنك مكنت من الكشف على أن العدالة الفرنسية رغم إدانتها للسيد Etete بتهمة غسل الأموال ، لكنها لم تمنعه من المضي في تحويل الأموال إلى حسابات تابعة لـ شركة Malabu في نيجيريا.

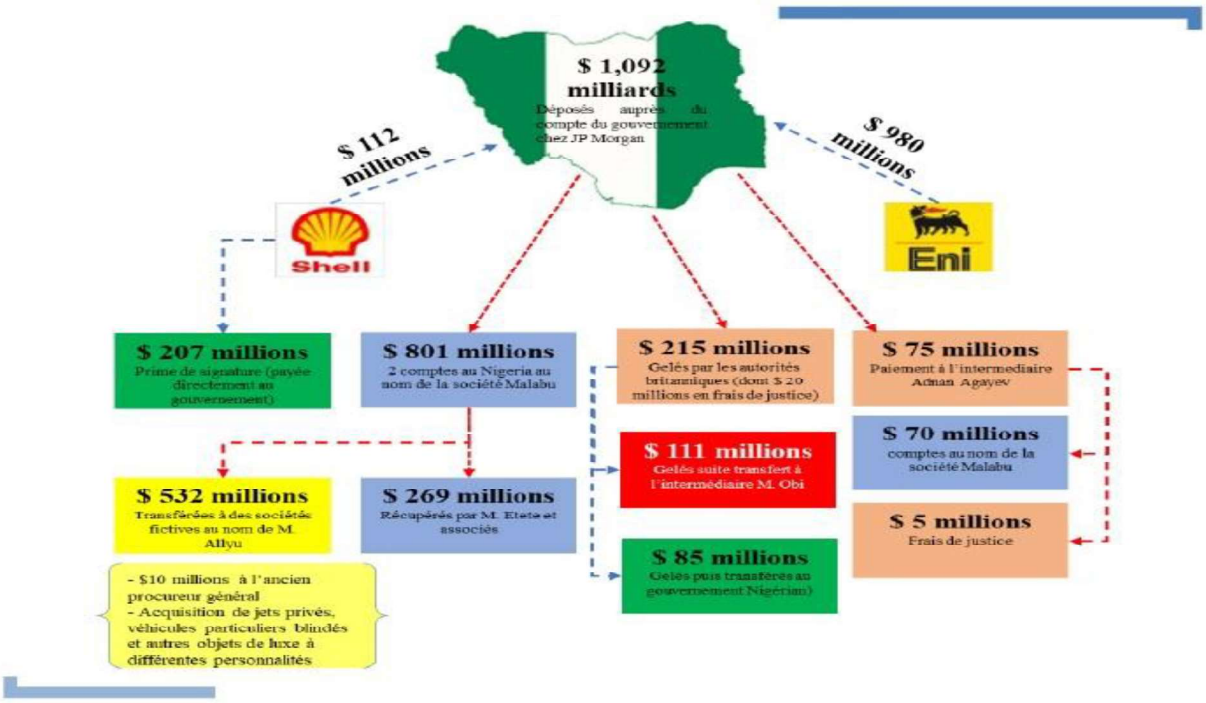

الخلاصة: بناءً على طلب الوسطاء تمت محاكمتهم بمسطرة استعجالية، وأدينوا لأول المرة سنة 2018، وفي 17 مارس قضت محكمة ميلانو بعد 3 سنوات من المحاكمة بتبرئة جميع المتهمين لعدم كفاية الأدلة. غير أن حكومة نيجيريا أكدت رغبتها في استئناف الحكم. كما أن السلطات الهولندية تقوم حاليًا بتحريات وأبحاث حول علاقة شركة Shell بهذه القضية.

قضية نموذجية يمكن أن تشكل حالة مدرسية للاعتبارات التالية: جو انبها ذات الصلة بالوقاية من الفساد ومحاربته، نطاقها وتغطيتها للمجالات المتعلقة بالتحريات والإجراءات القانونية، وكذا مر اقبة شرعية

الحدث (2/1)

"الاجتماع السنوي الخاص لتتبع اتفاقية التعاون بشأن مكافحة الفساد في القطاع المالي"

الرباط 18 يناير 2021

في إطار التتبع السنوي لتنفيذ اتفاقية التعاون بشأن مكافحة الفساد في القطاع المالي، عقدت هيئات القطاع المالي الثلاث: **بنك المغرب، الهيئة المغربية لسوق الرساميل، وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي**، وبشراكة مع **الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، اجتماعها السنوي** يوم 18 يناير 2021، **في إطار اتفاقية التعاون** في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته في القطاع المالي، الموقعة من طرف المؤسسات الأربع في نوفمبر 2019.

خصص هذا الاجتماع لدراسة حصيلة سنة 2020 من تنفيذ هذه الاتفاقية، والمصادقة على خارطة الطريق برسم سنة 2021 والتي جعلت من أولويتها، **تعميق المعرفة ومنهجية إدارة مخاطر الفساد في القطاع المالي وتعزيز قدرات جميع الجهات الفاعلة في هذا القطاع على مستوى المهارات والأدوات والمقاربات.**

الحدث (2/2)

"تعزيز النزاهة والوقاية من مخاطر الفساد في زمن جائحة كوفيد 19"

الرباط 21 يناير 2021

نظمت الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، بصفتها رئيسة للدورة الثالثة لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، يوم الخميس 21 يناير 2021 ، ندوة عن بعد حول موضوع: "**تعزيز النزاهة والوقاية من مخاطر الفساد في زمن جائحةكوفيد 19**"

- وتندرج هذه الندوة في إطار **تنفيذ برنامج عمل الدورة الثالثة لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، سيما القرار الخاص بتنظيم بصفة منتظمة ورشات عمل** تمكن من الاستفادة من الخبرات وتبادل الممارسات الفضلى المتعلقة بتفعيل أحكام هذه الاتفاقية، وكذلك عرض الدروس المستخلصة من هذه الورشات خلال الدورات القادمة للمؤتمر.
- **وعقدت هذه الندوة في سياق غير مسبوق** تميز بالجائحة الصحية المرتبطة بكوفيد 19 والتي تمثل خطرا كبيرا على احترام معايير الشفافية والنزاهة، لا سيما في الجانب المتعلق بالنفقات المرتبطة بها.
- وقد أتاحت هذه الندوة، التي حضرها **ممثلون عن الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، وكذلك خبراء ومسؤولون على المستوى الوطني**، تبادل الخبرات والممارسات الجيدة المسجلة بالدول العربية واستعراض الإجراءات الوطنية المتخذة لمواجهة تداعيات جائحة كوفيد 19 وافتحاص درجة إدراج بعد الوقاية من لفساد عند التفكير في التحديات والإكراهات الرئيسية التي يواجهها تطبيق هذه الإجراءات.

تتعلق أهم الخلاصات والتوصيات التي صدرت عن هذه الندوة بأربعة عناصر أساسية:

- **ضرورة تعميق تحليل ودراسة التجارب الوطنية** في مجال إعداد وتنفيذ وتقييم استراتيجيات الوطنية لمحاربة الفساد،
- **ضرورة جعل التكنولوجيا الرقمية ر افعة حقيقية للحكامة الاقتصادية والاجتماعية** وتسريع رقمنة الخدمات العامة من خلال ضمان ملاءمة مستمرة للإطار القانوني والتقنيات المعتمدة لتعزيز أمن نظم المعلومات
- **الحاجة إلى تعزيز الحكامة الرشيدة والشفافية** ، من خلال التتبع والإتاحة السريعة للمعلومات العامة ومن خلال حماية المبلغين عن الفساد ضد أي شكل من أشكال الإنتقام
- **أهمية تعزيز دور هيئات وأجهزة مكافحة الفساد** والشبكات الإقليمية والدولية لهذه الهيئات من خلال ضمان دمج تدابير مكافحة الفساد في جميع مخططات العمل الوطنية .

INPPLC

الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها

Instance Nationale de la Probité de la Prévention et de la Lutte contre la Corruption

الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها

www.inpplc.ma

05 37 57 86 60

05 37 71 16 73

حي الرياض- شارع النخيل عمارة هاي تك، جناح ب، الطابق الثالث والرابع، الرباط – المغرب-